

خصائص التنمية الصناعية في ليبيا وأثرها على استراتيجيات النمو والتطور

الصادق محمود علي عبد الصادق¹

تاريخ الاستلام: 2026.07.08، تاريخ القبول: 2026.08.10، تاريخ النشر: 2026.09.30

الملخص:

تطرق هذا البحث إلى خصائص التنمية الصناعية في ليبيا، وقد قسمت إلى ثلاثة محاور وهي الخصائص الطبيعية، والبشرية، وتطورها، وما نتج عن ذلك من آثار كان لها الدور الكبير في عدم مقدرة هذه الأنشطة على والاقتصادية، وعلاقة كل هذه الخصائص بالسياسات والخطط الاستراتيجية التي اتبعت، حيث اتضح لنا مدى أثر هذه الخصائص على سياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية في ليبيا ونموها التطور وتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة الدخل القومي، وتخفيف العبء على المصدر الوحيد في البلاد للدخل، على الرغم من وضع هذا المنظور في كافة الخطط التنموية السابقة، أضف إلى ذلك ظروف البلاد السياسية الحالية، وما لها من دور في زيادة وتفاقم هذه الإشكالية.

الكلمات المفتاحية: التنمية الصناعية، الصناعة المكانية، السياسات التنموية، النشاط الصناعي، الموارد الطبيعية.

¹ استاذ بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية -كلية الآداب -جامعة المرقب emabdeladiq@elmergib.edu.ly

Characteristics of Industrial Development in Libya and Their Impact on Growth and Development Strategies

Al-Sadiq Mahmoud Ali Abdul-Sadiq

Received: Jul. 08, 2026; Accepted: Aug. 10, 2026 Published: Sep. 30, 2026

Abstract:

The research examines the characteristics of industrial development in Libya, categorized into three primary pillars; natural, human and economic factors. It analyzes the relationship between these characteristics and the strategic policies and planes implemented. The study demonstrates the profound impact of these factors on Libya's industrial development strategies growth and evolution. Furthermore, it highlights how these influences hindered of sector's ability to achieve self-sufficiency, increase national income, or diversify the economy away from its sole primary source of revenue-despite such goals being central to all previous developmental plans. Additionally, the study addresses the role of current political conditions in exacerbating these challenges.

Keywords: Industrial development, spatial industry, development policies, industrial activity, natural resources

مقدمة:

تشهد التنمية الصناعية في العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى تحولاً كبيراً نحو الاستدامة والتركيز على التطور التقني والبنية التحتية المناسبة له، وذلك من أجل تخفيض المخلفات والانبعاثات الناتجة عن الصناعة، وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، والمحافظة على البيئة الطبيعية، وينتج عن كل ذلك تزايد في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص العمل وتشجيع الابتكار

والنمو التقني، كما تسعى هذه الدول إلى رفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، كما تنمي القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وبالنظر إلى الدول النامية يتصف اقتصاد معظم هذه الدول ومنها ليبيا باعتماده على عوائد الموارد الطبيعية المحدودة المتمثلة في المواد الخام، سواء كانت مصادر طاقة أم ثروات معدنية أم غابية... الخ، كأساس للنتاج المحلي الإجمالي، لتصبح مصدراً للعملات الأجنبية، وبالتالي توريد السلع والاعتماد على الخارج، دون أي تركيز على التنمية والتطور التقني للصناعة والأنشطة المتجددة الأخرى لتنويع مصادر الدخل في هذه البلدان.

وليبيا ضمن الدول النامية التي تسعى إلى وجود تنمية صناعية فيها منذ الفترات السابقة، وبعد اكتشاف النفط والغاز، فقد اعتمدت استراتيجيات وخطط وبرامج صناعية، بالإضافة إلى إنشاء مشاريع صناعية، ومؤسسات بحثية قادرة على إرشاد وتوجيه الجهود والموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق النتائج المرغوبة، إلا أن استمرار هذه المشاريع وتطورها تقنياً ومواكبتها لهذه التقنية بالشكل المطلوب لم يتحقق، الأمر الذي أدى إلى تعثر الكثير من هذه الصناعات في البلاد من أجل تحقيق أهداف التنمية والتطور.

إشكالية البحث:

على الرغم من الظروف والخصائص التي من شأنها أن تحقق النمو والتطور الصناعي في ليبيا، دعماً للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، إلا أن معظم السياسات والاستراتيجيات التي اتبعت لأجل ذلك عبر الفترات السابقة لم تحقق المأمول منها، وخاصة في هذا القطاع، حيث أن اقتصاد الدولة لا يزال معتمداً على الخارج، ولم يتحقق النمو والتطور الصناعي الذي يجعل من البلاد ذات

وزن في السوق المحلية والدولية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات المختلفة، فليبيا على الرغم من الاحتياطي والإنتاج الكبيرين من النفط والغاز والموارد الخام المعدنية والبحرية، إلا أنها لا زالت تستورد احتياجاتها من السلع ومشتقات النفط لتغطية حاجة السوق المحلي رغم قلة عدد السكان والموارد الكبيرة.

والسؤال المطروح هنا هو : لماذا لم تسخر العائدات المتاحة من النفط والغاز في البلاد لتنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ومنها الصناعة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي: تسليط الضوء على هذا النشاط ودوره في الاقتصاد العام للدولة.

1- التعرف على أهم العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية والتطور الصناعي في البلاد.

2- تشير هذه الدراسة إلى التوجه إلى الاهتمام بهذا القطاع كمورد من الموارد المهمة مثل النفط.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1- محاولة الوصول إلى أسباب فشل هذا القطاع في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد المتاحة.

2- الوصول إلى نتائج سائدة للسياسات المستقبلية في هذا القطاع.

3- تقديم مقترحات من شأنها أن تفيد الجهات التنفيذية للاستفادة من خصائص التنمية الصناعية.

فرضيات البحث:

يعتمد هذا البحث على الفرضيات التالية:

- 1- ترتب على خصائص التنمية الصناعية في ليبيا العديد من السياسات والاستراتيجيات التي أدت إلى عرقلة النمو والتطور الصناعي في البلاد ومواكبة الحداثة.
- 2- الاعتماد على تصدير المواد الخام وعدم تنمية وتطوير صناعاتها يؤدي إلى عدم الاكتفاء الذاتي والاحتياج إلى الخارج.
- 3- عدم استخدام إيرادات هذه الموارد في تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة المتجددة يزيد من هذه الإشكالية.

منهجية الدراسة:

اعتمد في هذا البحث على المناهج الآتية:

- 1- المنهج التاريخي، وذلك للتعرف على مسيرة التنمية في البلاد عبر الفترات السابقة.
- 2- المنهج الإقليمي، وذلك لتحديد الإقليم التي توجد فيه الدولة، وعلاقته بالأقاليم الأخرى.

3- المنهج الوصفي، والذي نستطيع من خلاله الاطلاع على واقع الصناعات في الفترة الحالية، وأهم ما يعترضها من إشكاليات لنموها وتطورها.

4- المنهج التحليلي: وذلك لتحديد أسباب العراقيل والعقبات التي تقف في وجه مواكبة التقنية واقتراح الحلول المناسبة لذلك.

أولاً: الخصائص الطبيعية للتنمية الصناعية في ليبيا

سوف نتطرق إلى هذه الخصائص وعلاقتها بالسياسات والاستراتيجيات التي اتبعت لقيام الصناعة وإمكانية نموها وتطورها في مواقعها التي قامت عليها، وهذه الخصائص تتمثل في الموقع والمساحة، والتركيب الجيولوجي والتضاريسي وكذلك المناخ وأثره في هذه السياسات عبر الفترات المختلفة في البلاد.

1) الموقع والمساحة:

يعتبر الموقع والمساحة من الخصائص المهمة لقيام أي نشاط اقتصادي، فهما من العوامل الرئيسية التي لها بالغ الأثر على النشاط الصناعي ونموه وتطوره في أي مكان، وإذا ما نظرنا إلى موقع ومساحة ليبيا نجد أنها تحتل الجزء الشمالي الأوسط بالنسبة للقارة الأفريقية مشرفةً على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط بطول يقارب 1900 كم تقريباً، كما أنها تتوغل جنوباً نحو الوسط الإفريقي لتلتقي حدياً مع السودان وتشاد والنيجر، كما تحيط بها مصر من الشرق وتونس والجزائر من الغرب.

وعليه فإن البلاد تمتد من الغرب إلى الشرق ما بين خطي طول 9° و 25° شرقاً⁽¹⁾، بينما تمتد من الجنوب إلى الشمال بين دائرتي عرض 19.30°

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3، ص5.

و33° شمالاً*، وهذا الموقع يجعلها ضمن المنطقة المعتدلة الشمالية، إلا أن معظم هذه المساحة تقع ضمن الصحراء الكبرى، والتي تعتبر من أكبر الصحارى في العالم، حيث تشغل مساحة ليبيا الجزء الأكبر من هذه الصحراء في أفريقيا، وقد كان لهذا الموقع بالغ الأثر في تركيز السكان وأنشطتهم ومنها الصناعة على الأطراف الشمالية للبلاد.

وهذه الخاصية فرضت تركيز الصناعة حيث ما تركز السكان على الشريط الساحلي، وقد كان لهذه الخاصية الدور الكبير لرسم سياسات التوزيع المكاني للصناعة، الأمر الذي حمل هذه الصناعات عديد من الأعباء، ومنها عدم توافق الظروف الملائمة لقيام هذه المشروعات، الأمر الذي جعلها لا تستطيع تحقيق أهدافها والتطلع إلى مواكبة النمو والتجديد والتطور في هذه المواقع، وذلك يشير إلى صدق فرضية الدراسة الأولى.

وبناءً على كل ذلك تركزت الصناعات تماشياً مع التركيز الديمغرافي في البلاد على الشريط الساحلي، وبشكل خاص في طرابلس وبنغازي، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة توزيع السكان وتركزهم في هذه المناطق، إضافة إلى رغبة السكان في الاتجاه إلى هذا النشاط دون غيره، مما شكل مؤشراً خطيراً على الأنشطة الأخرى مما أجبر الجهات التنفيذية على ضرورة رسم سياسات لتوزيع هذا النشاط مكانياً على أكثر عدد ممكن من مراكز العمران، والتوجه نحو المناطق الداخلية البعيدة عن هذه التجمعات، وكل ذلك حمل أعباءً على هذه الصناعات من أهمها عدم توافر المقومات الأساسية من خدمات (طرق وكهرباء

* الحدود الجنوبية للبلاد حددت وفقاً لحكم محكمة العدل الدولية بعد النزاعات السابقة بينها وبين الجارة تشاد.

ونقل مواد خام و سلع وسوق... الخ). وكل هذه الظروف جعلت هذه الصناعات تعجز عن تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

وعن موقع ليبيا بالنسبة للعالم، (انظر الخارطة المرفقة) فقد كان له كبير الأثر في توزيع مراكز الاستقرار الرئيسية وبالتالي توزيع النشاط الصناعي، حيث توسعت الشمال الأفريقي بما فيه الدول العربية الأفريقية، وإطالته على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، الأمر الذي سهل المواصلات البرية والبحرية والجوية بينها وبين الشرق الأوسط وشمال غرب أفريقيا ووسطها، وبقيّة أنحاء العالم، كما زاد من قيمتها بالنسبة لدول حوض المتوسط، وخاصة الصناعية، وذلك لقربها منها وغناها في نفس الوقت بمصدر الطاقة الأول حالياً وهو النفط والغاز، وأهمية ذلك للنشاط الصناعي، وذلك كان من المفترض أن يساعد على مواكبة التقنية الصناعية وتطورها، إضافة إلى ذلك أن البلاد تقع بين هذه الدول المتقدمة صناعياً ودول المواد الخام، وذلك كان من شأنه أن يساهم مساهمة فعالة في قيام وتطور الصناعة وتقنياتها الحديثة في البلاد إذا تم اتخاذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة لدعم هذا القطاع من قبل صانعي القرار والمختصين في هذا النشاط، إلا أن ذلك لم يتوافق في مختلف الفترات السابقة.

وعن المساحة فإن البلاد تحتل مساحة تقدر بنحو 1.750000 مليون كم²، وهذه المساحة تمثل أكثر من 18% من مساحة الوطن العربي في الركن الأفريقي، كما أنها تمثل ما يعادل $\frac{1}{3}$ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر من مساحة كل من فرنسا وألمانيا وإسبانيا مجتمعة، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الجزائر والكونغو الديمقراطية والسودان⁽¹⁾.

(1) محمد اعديل المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، جامعة قاريونس، بنغازي، 1998م، ص9.

وإذا ما اعتبرنا أن هذه المساحة الكبيرة من الخصائص التي تحقق آثاراً إيجابية، وذلك لأنها تحتوي على الكثير من الثروات والمواد الخام، والتي تعد مواداً أولية للصناعة والتنمية الصناعية إذا تم الكشف عنها واستغلالها بالشكل المطلوب، إلا أن هذه الخاصية قد تعتبر من الأمور التي تشكل عبئاً على الاستثمار لهذه الموارد الطبيعية والثروات، لاسيما أن معظم هذه المساحة والامتداد الكبيرين عبارة عن مناطق صحراوية جافة ذات ظروف قاسية.

وإذا ما نظرنا إلى امتداد البلاد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب نجد أنه متقارب، حيث تحتوي على 16° طولية و 14° عرضية فلكياً، الأمر الذي يجعل من طول حدود البلاد بالكامل نحو 6500 كم، منها حوالي 4600 كم حدود برية، أما الباقي فهي حدود بحرية⁽¹⁾، وهاتان الخاصيتان الامتداد والمساحة أثرتا سلباً بشكل واضح وكبير على السياسات والاستراتيجيات المتعلقة باستغلال هذه الموارد الطبيعية في مختلف أرجاء البلاد المترامية الأطراف، وتوجيه الصناعة في تلك المناطق والأقاليم المختلفة وتنميتها وتطويرها في هذه المساحة والامتداد الكبيرين من ليبيا، مما أدى إلى توجه وتركز السكان وكذلك الأنشطة الاقتصادية بما فيها الصناعة في المناطق الشمالية، وذلك أدى إلى قيام الصناعة في مناطق غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي نتج عنه الكثير من العوائق والسلبيات في استعمالات الأراضي وتشويه المنظر العام الذي حتم على الصناعة الكثير من الجمود وعدم التطور والتحديث في تلك المناطق.

(1) الهادي مصطفى أبولقمة، مدخل عام، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة وسعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان، سرت، 1995م، ط1، ص17.

خريطة 1: موقع ليبيا بين قارات العالم



المصدر: المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، أطلس العالم، اشراف ومراجعة ابراهيم حلفي الفوري، الناشر: المؤسسة العلمية للوسائل التعليمية، سوريا، دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2003م، ص31.

التركيب الجيولوجي والتضاريس:

لقد كان لمساحة البلاد وامتدادها الكبير أثراً في تنوع الظروف الطبيعية من حيث التركيب الجيولوجي والسطح، وكان نتاج ذلك أيضاً تنوع في الثروات الطبيعية التي منّ بها الله - سبحانه وتعالى - على ليبيا، والتي لا يزال أغلبها غير مكتشف نظراً لسيادة الطابع الصحراوي الجاف على معظم هذه المساحة الكبيرة، ونتيجة لاختلاف التركيب الجيولوجي والسطح في هذه المساحة والامتداد الكبيرين فإن هناك فرص لاكتشاف العديد من الثروات الكامنة في الطبقات الجيولوجية المختلفة، والتي من شأنها أن تكون داعماً للتنمية وتطوير النشاط الصناعي في البلاد عموماً.

وتعد الثروات الطبيعية المعدنية من الأسس المهمة للتنمية والتطور الصناعي، حيث تكمن هذه الثروات في الطبقات الجيولوجية تحت سطح الأرض

في معظمها، وعلى الرغم من شح الدراسات في البلاد، إلا أنه لم يتم التركيز والبحث عليها، ويرجع السبب في ذلك إلى هذا الامتداد والمساحة الكبيرين، كما أن الظروف الصحراوية القاسية، وكذلك إنتاج النفط والغاز والتركيز عليه دون غيره أيضاً أثر سلباً على هذا الجانب، وذلك يؤكد صدق فرضية البحث الثانية والثالثة التي تشير إلى اعتماد الدولة على تصدير خام النفط والغاز دون الاتجاه إلى البحث عن مصادر أخرى مساندة لها.

وعليه فإن نقص الدراسات والبيانات الجيولوجية في السابق كانت تشير إلى الاعتقاد بأنها من البلدان الفقيرة في المعادن⁽¹⁾، إلا أنه خلال بداية السبعينيات تم إنشاء مركز البحوث الصناعية 1970م، ولقد تم تنفيذ برنامج التخریط الجيولوجي الإقليمي للبلاد، نتج عنه العديد من الخرائط التي تغطي مساحة شاسعة من البلاد، وإنجاز العديد من اللوحات الجيولوجية التي وفرت قاعدة من البيانات للثروات المعدنية ومكامن المياه والنفط والغاز.

ولقد تم إنجاز 63 لوحة جيولوجية بمقياس 1:250000 من مجموع 120 لوحة حسب التقييم الدولي الموضوع لهذا الغرض، حيث غطت ما يعادل 60% من البلاد، وبمساحة 820 ألف كم² في شمال غرب وشمال شرق البلاد، ومناطق شرق وغرب خليج سرت، ومناطق الجفرة والقريات وغدامس ومناطق جنوب الجبل الأخضر، ومناطق سبها ووادي الشاطي، ومناطق غات والعوينات،

(¹) سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989م، طرابلس، ط(2)، ص216.

وكذلك الجفرة وطرابلس، وجنوب الحمادة الحمراء، وعوينات ونين، ومناطق مرادة وزلة⁽¹⁾.

ومن خلال المسح الجيولوجي والأبحاث والدراسات على الخرائط الجيولوجية الإقليمية لمختلف مناطق ليبيا تحت إشراف مركز البحوث الصناعية، فقد تم توزيع وتحديد مواقع الخامات المعدنية عن طريق إدارة البحوث الجيولوجية والتعدين على الخريطة لمختلف المناطق، إلا أن الصناعة لم تقم إلا في المناطق الشمالية ذات التركيز السكاني، بينما معظم الخامات باستثناء النفط والغاز لا زالت غير مستغلة في المناطق الأخرى ذات المساحة والامتداد الكبيرين، وذلك نتيجة للأسباب التي ذكرناها سابقاً، وأيضاً لقلة الدراسات التفصيلية لكثير من المناطق والأقاليم، وكذلك لتخوف المستثمرين نتيجة لذلك.

وعلى الرغم من وجود الخامات المتعددة الكامنة في الطبقات الجيولوجية في الأقاليم المختلفة من البلاد، واحتياج السوق المحلية لمختلف السلع التي تقوم عليها، إلا أن ذلك لم يتحقق، الأمر الذي يدعو إلى السؤال وخاصة للجهات المسؤولة وأجهزتها التخطيطية حول توضيح الصورة للمستثمرين وتقديم الدراسات المتعلقة بذلك، وتسهيل إجراءات استغلال هذه الخامات، وذلك لقيام الصناعة وتطورها في تلك المناطق والأقاليم، أما خلاف ذلك فيعني التأثير السلبي على السياسات والاستراتيجيات الصناعية بشكل يبقى فيه السوق محتاجاً إلى هذه السلع من الخارج، وعليه فإن الهوة ستزداد بين الأهداف والنتائج المحققة في

(¹) صلاح الدين التركي، يوسف الشقروني، التخریط الجيولوجي للجماهيرية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (15)، 1998م، ص 46 -

استراتيجيات وسياسات قيام الصناعة ونموها وتطورها في الأقاليم المختلفة من البلاد.

. الظروف المناخية:

يسود في ليبيا المناخ الصحراوي الحار، الذي يشمل معظم القسم الشمالي من القارة الأفريقية على الرغم من وقوع معظم مساحة البلاد في المنطقة المعتدلة الشمالية، وعليه فإن هذا المناخ الصحراوي الحار الجاف أثر على تركيز السكان والنشاط البشري في الشريط الساحلي الشمالي، والذي يمتاز بضيقه وقلة أمطاره، وسيادة الرياح الشمالية الشرقية الجافة في معظم شهور السنة على أجزاء البلاد وأقاليمها، ولهذا فإن المناخ الصحراوي هو المظهر الطبيعي الذي تشترك فيه كل البلاد تقريباً، فإذا ما تركنا الشريط الساحلي الذي يسود فيه تأثير البحر وهو ضيق لا يزيد عرضه على بضعة كيلومترات، واتجهنا نحو الداخل فإن أثر البحر يختفي تدريجياً كلما اتجهنا نحو الجنوب حتى نصل إلى المناخ الصحراوي الجاف والذي يضم نحو 98%⁽¹⁾ من مساحة البلاد.

وعليه فإن هذه الخصائص المناخية تعد من المشكلات الكبيرة لنشاط الإنسان في هذه المناطق والتي تنسم بقسوة المناخ وصعوبته، وكذلك قلة الموارد المائية ومحدودية الأراضي القابلة للزراعة، وكذلك من حيث أنواع التربة ونوعياتها، وعليه فإن خاصية المناخ وهذه الظروف حتمت على السياسات والاستراتيجيات الصناعية إهمالها وعدم النظر إليها والاستثمار فيها، كما في

(¹) عبد الحميد بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، مرجع سابق، ص 547.

المناطق الشمالية من البلاد، ومن هنا جاءت آثار المناخ السلبية على نمو واستثمار وتطور الصناعة في هذه المناطق والأقاليم الصعبة من البلاد. ومن ذلك نستنتج أن نسبة الأراضي الضئيلة التي تصلح للزراعة وتربية الحيوانات والتي تعاني من الكثير من المشكلات كانت واضحة في مختلف الاستراتيجيات والسياسات الصناعية المختلفة للبلاد، فلازالت الصناعات الغذائية المختلفة التي تقوم على هذه النشاطات تعتمد على الخارج بنسب مختلفة في توفير مادتها الخام نظراً لذلك، وعليه فإن الأهداف من هذه الاستراتيجيات والسياسات لم تتحقق بشكل كامل، نتيجة للظروف والخصائص التي أشرنا إليها سابقاً، أضف إلى ذلك الظروف المناخية القاسية وصعوبة الوصول إلى هذه المناطق والاستقرار فيها.

وإذا ما نظرنا إلى الموارد والخامات الطبيعية في ليبيا عدا النفط والغاز فإنها لم تحقق إلى حد الآن نسبة من الدخل يعتمد عليها ومنها الصناعة، وذلك يرجع لقلة التركيز عليها كما ذكرنا، أضف إلى ذلك تزايد السكان ومشاكل التصحر، والتلوث، وعدم اهتمام الدولة بالتقنيات الحديثة المواكبة للعصر واحتكار الدول المتقدمة لهذه التقنيات، وكذلك نقص الدراسات التفصيلية للكثير من مناطق البلاد، لذلك على الرغم من وجود خصائص النمو الصناعي في ليبيا إلا أن هذه الخصائص كانت لها آثار سلبية أيضاً على نمو وتطور الصناعة في البلاد.

ومن الخصائص التي لا يجب أن نغفل عن ذكرها استغلال الثروات البحرية على الساحل الطويل للبلاد، وعليه فإن إهمال هذا الساحل وعدم الاهتمام به وباستغلال هذه الثروات الطبيعية الموجودة به يجعل من البلاد تابعة وغير مستفيدة من خيرات الله بها على هذا البلد، لا بل يزيد من أطماع الدول

الأخرى على استغلاله على حساب الدولة الليبية، إضافة إلى أهمية الساحل في الملاحة البحرية ورخص تكاليف النقل لوسائله، فهو أيضاً مصدر للمواد الخام من الأسماك، وكذلك العديد من الخامات مثل الاسفنج واللؤلؤ والمرجان والطحالب والأعشاب التي تدخل في الأغراض الطبية، إضافة إلى الزيوت الحيوانية والنباتية، إضافة إلى الثروات المعدنية ومصادر الطاقة الموجودة بداخله.

وفي مقارنة بين استغلال سواحل حوض المتوسط الشمالية والجنوبية نجد أن نسبة الصيد والاستغلال على الساحل الشمالي تصل إلى 78.5%، بينما استغلال الحوض الجنوبي والشرقي لا يتعدى 21.5%⁽¹⁾، ومن خلال ذلك نستنتج أن وجود هذه الخاصية المهمة في ليبيا الساحل الطويل وما تحويه من ثروات لم تتوجه إليها السياسات والاستراتيجيات الصناعية في البلاد عبر الفترات السابقة، وعلى الرغم من أن حرفة صيد الأسماك والاتجاه إلى البحر لم يكن في يوم من الأيام من الحرف المهمة بالنسبة لسكان ليبيا، الأمر الذي جعل من الطليان والمالطيين واليونانيين هم من يستغلون المياه الإقليمية الليبية، حيث كانت معظم الشركات التي تستغل صيد الإسفنج هي شركات يونانية، وهو موجود بكثرة في المياه الإقليمية الليبية، حيث يحتاج إلى مواصفات خاصة في طريقة صيده التي تكون غالباً عن طريق الغوص، ومن الأمور التي زادت من عدم استغلال هذا الساحل الطويل هو عدم الاهتمام بمواني الصيد والمرافق الخاصة به، ومرافق الصيد بمدينة الخمس والمدن الأخرى المجاورة خير شاهد

(1) الهادي أبو لقمة، سعد القزيري، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قار يونس، بنغازي، 1997م، ط(1)، ص236.

على ذلك، وهذا ما يعود بنتائج سلبية على الاقتصاد بما في ذلك النشاط الصناعي في البلاد.

ثانياً: الخصائص البشرية:

لقد تأثر سكان البلاد منذ أقدم العصور تأثراً مباشراً بالعديد من الأحداث التاريخية التي حدثت في حوض المتوسط وشكلت التاريخ السياسي والعرقي لسكان المنطقة، وذلك دليل على أهمية هذا الجزء من العالم⁽¹⁾، وتعد ليبيا حالياً من الدول قليلة السكان، عكس المساحة والامتداد الكبيرين، فهي تعد أقل دول شمال أفريقيا سكاناً، حيث يتركز سكانها في الشريط الساحلي الذي يمثل سهولاً تتسع وتضيق من مكان لآخر توصف بقلة مساحتها وضيقها، حيث لا تزيد مساحة هذه السهول عن 3% من مساحة البلاد يقطنها 90% من سكان ليبيا⁽²⁾، كما أن سكان ليبيا يتميزون بارتفاع نسبة الحضر حيث يعيش أكثر من 90% منهم في المدن⁽³⁾.

ومن أسباب ذلك الظروف الطبيعية القياسية التي تتصف بها معظم مساحة البلاد، وكذلك تركز الأنشطة الصناعية والخدمية في هذه المناطق، وعليه زادت الكثافة داخل المناطق الحضرية، نظراً لهجرة السكان من الأرياف والمناطق النائية إلى المدن بحثاً عن فرص العمل وتواجد الخدمات فيها، ولقد ترتب على

(1) الهادي مصطفى أبو لقمة، الجماهيرية، دراسة في الجغرافية، مصدر سابق، ص 20.

(2) محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان وديموغرافيا وجغرافيا، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة جامعة القاهرة، 1978م، ط 4، ص 388.

(3) الهادي أبو لقمة، الانفجار السكاني، دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1993م، ص 58.

هذا الوضع العديد من المشكلات نظراً لهذا التركيز، والذي تطلب من السياسات والاستراتيجيات إلى ضرورة توزيع الصناعة والمشاريع الاقتصادية الأخرى والخدمات في تلك المناطق، إلا أن ذلك لم يتحقق بالفعل مما زاد من تفاقم المشكلات حول استعمالات الأراضي وزيادة مخلفات الصناعة والضغط على المرافق الخدمية والطرق بشكل كبير.

وإذا ما نظرنا إلى خاصية عدد السكان القليل على هذه المساحة الكبيرة فإن البعض يتخيل أن هذه الخاصية إيجابية لتحقيق التنمية والتطور في جميع الأنشطة بما في ذلك الصناعة، إلا أن ذلك يتنافى مع الحقيقة، فاستغلال هذه الأقاليم والمساحات بمواردها المختلفة يحتاج إلى يد عاملة كبيرة بمختلف أنواعها المدربة وغير المدربة، والعمل على تنمية وتطوير العنصر البشري والاستثمار فيه ليستطيع أن يقوم بالمهام الكبيرة لقيام الأنشطة الاقتصادية عامة والصناعة خاصة، وبالتالي فإن هذه الخاصية حتمت على السياسات والاستراتيجيات الاعتماد على الشركات الأجنبية في البحث والكشف والاستثمار لموارد البلاد، وإلى الوقت الحاضر فإن معظم الصناعات وخاصة النفطية البتروكيمياوية ومعظم الصناعات التحويلية تعتمد على هذه الشركات الأجنبية لإنتاج سلعها، ولم تستطع تغطية السوق المحلي بأنواعه المختلفة خلافاً إلى ذلك أنها لم تحقق النمو والتطور التقني الذي يجعلها تنافس في الأسواق العالمية. وحتى الشركات الوطنية لا تزال تابعة للخارج في تقنياتها من حيث قطع الغيار والصيانة الدورية للآلات الصناعية التي تتطلب خبرات أجنبية ذات كفاءة عالية.

وعلى الرغم أيضاً من أن سكان ليبيا يتميزون بخاصية التجانس من حيث العديد من المقومات البشرية منها اللغة والدين والعادات والتقاليد المشتركة، وعدم وجود الطوائف الدينية، باستثناء وجود بعض الأقليات العرقية مثل الأمازيغ

والطوارق والتبو. إلا أن هذه الأقليات انصهرت وتجانست اجتماعياً واقتصادياً في مختلف المناطق، ولم يكن هناك تمييز عنصري بين هذه الأقليات والعرب وذلك ما كان له الأثر الطيب في وحدة البلاد الوطنية، على الرغم من أن هناك من يريد أن يفتت ويقسم البلاد عن طريق هذه الأقليات وخاصة بعد 2011م إلا أن ذلك من الأمور بعيدة المنال، وذلك لاشتراك هذه الأقليات مع بقية السكان في الدين واللغة والعرف والعادات والتقاليد منذ أقدم العصور.

وإذا ما تحدثنا عن نمو السكان تاريخياً في ليبيا، فإن ذلك يشير إلى الارتفاع مع بداية ظهور النفط وتصديره، وكذلك تحسن الأحوال الاقتصادية والظروف الصحية وانتشار التعليم، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات وخصوصاً بين الأطفال، وقد وصل إلى 4.5 في تعداد 1984م، إلا أنه بدأ في الانخفاض بعد هذه الفترة إلى أن وصل إلى 1.5 حسب النتائج النهائية لتعداد السكان 2006م، ويرجع ذلك إلى سوء الأحوال الاقتصادية في فترة الثمانينيات، حيث تم حصار البلاد من قبل الدول الغربية، كما زاد من هذه الأزمة انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة، وهذا حال الدول التي تعتمد على مصدر واحد غير متجدد، حيث تعثرت التنمية بصفة عامة، كان من نتائجها الديموغرافية تأخير سن الزواج، وعدم الإكثار من الإنجاب، والتقليل من تعدد الزوجات، وذلك ما انعكس على معدل النمو السنوي بالانخفاض، إضافة إلى تعثر الكثير من الصناعات نتيجة لذلك، الأمر الذي لم يسمح لها بالتطور والنمو ومواكبة التقنيات الحديثة، وهذا ما أثر على سير العديد من السياسات والاستراتيجيات في هذا المجال، وجعلها تعيد وتعديل وتغير من خططها بناءً على ذلك، وكل ذلك يدلل على صدق فرضية البحث الثانية.

كما أن البلاد تمر الآن بالكثير من المشكلات منذ 2011م نظراً للتغير الذي حدث في الوضع السياسي لها، وسرعان ما انهارت اقتصادياً، مما زاد من الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة، كما أن الأوضاع الأمنية الضعيفة والحروب وما نجم عنها من قتل ونزاعات وتهجير والذي وصل إلى معدلات كبيرة في العديد من المناطق أثرت في ذلك وفتحت البلاد على مصراعيها فكثر عمليات التهريب والهجرة غير القانونية، وبدأت الأحوال المعيشية تضيق على المواطن البسيط، نظراً لانهايار المؤسسات العامة والأمنية والتدخلات الخارجية من العديد من الدول سواء كانت دول الجوار أو الدول الكبيرة، وأصبحت ليبيا مسرحاً للمنافسة من قبل هذه القوى الكبرى، فلم تعد هناك سيطرة على هذه المقدرات الأمر الذي فاقم العديد من المشكلات سواء من حيث تهريب هذه المقدرات والاتجار فيها بطرق غير قانونية، و في كثير من الأحيان إقفال هذه المصادر بحكم القوى القاهرة مما ضاعف أوجاع اقتصاد الدولة، وخاصة الصناعة وتطويرها في مواقع مناسبة لها.

وفي إشارة واضحة إلى تركيب السكان والقوى العاملة في مجال الصناعة، فإنها تأثرت بهذه الأحداث السياسية في مختلف القطاعات، نتيجة لهذه الأحداث التي مرت بها الدولة منذ 2011م، ولا تزال إلى يومنا هذا 2026م، والتي كان لها أثرها الديموغرافي سلباً على الشباب والذين هم في سن العمل، فالحروب والنزاعات وعمليات التهجير والقتل كان لها بالغ الأثر على قيام وتطور وتحديث الصناعات القائمة والجديدة في الدولة، مما انعكس على شكل الدولة وانهيار اقتصادها نتيجة لكل ذلك، على الرغم من العديد من المبادرات التي كانت تريد توحيد البلاد والانتقال من هذه الفوضى إلى نظام ديمقراطي يستطيع فرض الأمن وتحقيق مستوى معيشة عادل لجميع أفراد المجتمع.

والخلاصة أن هناك فراغاً ديمغرافياً كبيراً على هذه المساحة الشاسعة، وسعت معظم السياسات السابقة إلى محاولة تخفيف العبء على مناطق التركيز السكاني، وبالتالي التقليل من تركيز الأنشطة الاقتصادية بما فيها الصناعة في هذه المناطق الحضرية، إلا أن ذلك لم يتحقق، والدليل هو ظهور العديد من المشكلات السبب فيها هو غياب الخطط والسياسات المستقبلية للحد من هذه المشكلات⁽¹⁾.

وعن السياسات والاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لنقل المياه الأحفورية الموجودة بالخزانات الضخمة جنوب ووسط البلاد إلى المناطق الشمالية، فمن السهل أن نصف هذه الخطوة بأنها خطوة إيجابية، ولكن إذا كانت هذه الخزانات ليست لديها تغذية لا سطحية ولا جوفية فإن المشكلات سوف تتفاقم مستقبلاً، وبالنظر إلى الواحات الجنوبية في الكفرة والسرير وتازربو فالملاحظ أن تدني مستوى المياه الجوفية عما كانت عليه سابقاً هو مؤشر خطر على السكان وبقائهم في هذه الواحات، وبدلاً من حل مشكلة نقص المياه في المناطق الشمالية ذات التركيز السكاني، فإن ذلك يعود سلباً على بقية مناطق البلاد وزيادة الفراغ الديموغرافي في تلك المساحات الشاسعة من البلاد في الجنوب والوسط.

وعليه فإن استخدام المؤشرات السكانية في صنع السياسات واتخاذ القرارات والتخطيط المناسب لتحقيق التنمية البشرية في معظم مناطق وأقاليم البلاد، ونعني بذلك التنمية المستدامة، وخاصة في دول مثل ليبيا، ذلك كله

(1) فتحي محمد أبوعيانة، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1987م، ص 310-313.

لتنقادي المشكلات الناتجة عن هذه السياسات والتي تتعرض لها المجتمعات والدول، وتؤثر في النهاية على اقتصادها بشكل عام⁽¹⁾.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية:

من أهم خصائص الاقتصاد الليبي أنه يتصف بصغر حجمه، واعتماده على النفط كمصدر رئيس للدخل، كما أن معدل نمو السكان أو محدودية القوى العاملة الوطنية وخاصة الماهرة، بالإضافة إلى تركيز السكان في المدن، وانخفاض كثافتهم في الأقاليم والمناطق الداخلية من البلاد، مما ترتب عليه محاولة وضع سياسات واستراتيجيات لحل المشكلات الناتجة عن هذه الأوضاع، وكل الظروف الصحراوية زادت من الأعباء والصعوبات التي واجهت عمليات التنمية الصناعية وتطورها في تلك المناطق، وقللت من الاستغلال الجيد لهذه الإمكانيات والثروات المتاحة.

وكل ذلك انعكس على هيكل النشاط الاقتصادي والسياسات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة، وبناء عليه فقد وجهت هذه الجهود إلى توسيع مصادر الدخل من حيث توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والنقل والخدمات والسياحة... الخ، لكي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

ومع كل ذلك فعلى الرغم من الاهتمام بالنشاط الصناعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كانت محدودة، فمنذ عام 1970م بلغت مساهمته 1.8% بين القطاعات الأخرى، ووصلت إلى أعلى مستوى في عام

(1) عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان 2006م، المجلة الليبية للمعلومات، الهيئة العامة للمعلومات، صص 61-63.

1990م حيث بلغت 7.0%، ثم انعكست هذه المساهمة سلباً عام 2005م إلى 2.8%، وهذا دليل واضح على تعرض هذا القطاع إلى العديد من المشكلات مما زاد من اتساع الفجوة بين أهداف الخطط والسياسات التنموية والنتائج المترتبة على آلية التنفيذ، والتي ربما يكمن فيها سبب تدني مساهمة هذا القطاع بدلاً من تطوره ودعمه للاقتصاد والنتاج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، وهذا ما يدعم مصداقية الفرضية الأولى أيضاً.

ومن الخصائص الاقتصادية التي تساعد على التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية على وجه الخصوص هو إنشاء البنية التحتية الجيدة لجميع أقاليم البلاد ومساحاتها، ويتمثل ذلك في إنشاء شبكة طرق جيدة، مزودة بالخدمات المطلوبة، والمحافظة عليها وذلك بصيانتها الدورية نتيجة لسيادة الطابع الصحراوي الجاف، حيث تتطلب اهتماماً خاصاً يحتاج إلى مبالغ طائلة وذلك لربط مناطق البلاد مع بعضها، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة استغلال أي إقليم أو مكان، وقيام الصناعة والخدمات فيه لاستغلال الموارد المحلية قدر الإمكان. ومن خصائص اقتصاد البلاد هو عدم وجود السكك الحديدية والتي أثر سلباً على قيام العديد من الأنشطة والتي تحتاج إلى هذا النوع من وسائل النقل البري المهمة، ولقد وضعت السياسات المختلفة ضرورة البدء في الأعمال الأولية لإنشاء مسارات ومحطات السكك الحديدية لربط المناطق والأقاليم في البلاد، إلا أن هذه المشاريع لا زالت متعثرة حتى الوقت الحاضر، ومن أهم الخصائص الطبيعية التي لها الأثر الكبير على توزيع الأنشطة الاقتصادية بين أقاليم البلاد

(¹) مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلة (46)، دار الخمس للطباعة، الربع الأول، 2006م، جدول رقم (25).

هو قلة الموارد المائية وسيادة الجفاف، الأمر الذي دعى العديد من السياسات والخطط عبر الفترات السابقة إلى محاولات لتعويض هذه الإشكالية مثل إنشاء السدود على الأودية الجافة وإنشاء محطات تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك محطات تنقية المياه وإعادة استخدامها، وذلك لتخفيف العبء على المياه الجوفية التي تعاني من نقص في منسوبها نتيجة للأسباب التي ذكرت سابقاً، إضافة إلى ترشيد الفلاحين إلى اتباع أساليب اقتصادية في عمليات الري، والزراعة تحت الزجاج والبلاستيك.

وإذا ما نظرنا إلى صادرات البلاد فإن النفط ومشتقاته يتصدر هذه القائمة بنسبة أكبر من 90%، على الرغم من توجيه الاقتصاد إلى تنمية الأنشطة الأخرى منذ فترات طويلة، إلا أن مساهمة هذه الأنشطة في التجارة الخارجية لا تزال ضعيفة حتى يومنا هذا، وذلك نتيجة للمنافسة الكبيرة، والانفتاح على السوق العالمية، أضف إلى ذلك أن الصادرات غير النفطية لا تخضع لمفهوم الميزة النسبية للتجارة الخارجية، وذلك لاعتمادها على عناصر إنتاج مستوردة من الخارج ذات تكلفة عالية، وذلك ما يفقدها القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية⁽¹⁾.

كما أن قيمة الواردات تتذبذب من حيث الارتفاع والانخفاض وذلك نتيجة لتذبذب أسعار النفط ومشتقاته، وذلك شأن الاقتصاد الذي يعتمد على مصدر واحد، حيث أن ذلك لا يؤدي إلى تنمية وتطوير الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعليه فإن الاستفادة من النفط والغاز لتنمية القطاعات الأخرى شيء ضروري

(1) اللجنة العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاماً، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م، ص 1-29.

ومهم، بحيث تساهم هذه الأنشطة في تنمية وتطور اقتصاد الدولة متغلبة على العراقيل والمشكلات التي تصادفها بقصد تنويع مصادر الدخل الأخرى مثل الثروة البحرية، والسياحة والصناعات التي لها علاقة بالنفط والغاز وتنميتها وتطويرها واختيار المواقع الملائمة لها بما يسمح لها بالتطور ومواكبة التقنيات الحديثة للمساهمة بشكل فعال في الأسواق الداخلية والخارجية، وهذا ما يؤكد مصداقية فرضية البحث الثالثة.

نتائج البحث:

من خلال ما تقدم يمكن أن نصل إلى العديد من النتائج لهذا البحث كما يلي:

1- لقد كان للخصائص الطبيعية دوراً كبيراً في رسم سياسات التوزيع المكاني للصناعة، وتركزها شمال البلاد، الأمر الذي حمل أعباءً كبيرة على نمو وتطور هذه الصناعات في تلك المناطق، وخاصةً في المراكز العمرانية الكبرى.

2- أيضاً كان للمادة الخام والسوق والخدمات دوراً في قيام الصناعات في تلك المناطق، مما زاد من رغبة السكان في الاتجاه إلى هذا النشاط دون غيره، الأمر الذي شكل خطورة كبيرة على الأنشطة الأخرى في استخدامات الأرض، مما دعى إلى إجبار الجهات التنفيذية على ضرورة رسم سياسات عاجلة لتوزيع هذا النشاط مكانياً، والتوجه بعيداً عن الأراضي الزراعية والمناطق السياحية...الخ.

3- تشتت وتغير السياسات في السابق لتوجيه الصناعة إلى المناطق الداخلية البعيدة عن التركيز السكاني حمل أعباءً كبيرة على هذه الصناعات، مما جعلها في كثير من الأحيان تعجز عن تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

4- على الرغم من موقع ليبيا بالقرب من الدول الصناعية المتقدمة وهي خاصية مهمة إلا أن معظم السياسات لم تعير هذه الميزة أهمية، حيث كان من المفترض أن تساعد بشكل كبير على مواكبة التقنيات الحديثة في هذا النشاط، وتساهم مساهمة فعالة في قيام وتطور الصناعة وتقنياتها الحديثة لزيادة الدخل ومنافسة النفط والغاز.

5- من الخصائص الطبيعية للبلاد أيضاً المساحة الكبيرة والتركيب الجيولوجي واختلاف التضاريس، والتي تحتوي على الكثير من الموارد والثروات الطبيعية الكامنة فيها، إلا أن معظم هذه الثروات لا تزال غير مكتشفة، نتيجة الظروف الطبيعية الصعبة والجفاف الذي يسودها، وكل ذلك يشكل عبئاً على الاستثمار لهذه الموارد، الأمر الذي جعل هذه الخاصية أثرت سلباً وبشكل واضح على معظم السياسات والاستراتيجيات وعدم توجيه الصناعة إلى تلك المناطق، الأمر الذي يشجع دول الجوار والدول الأخرى على استغلال هذه الموارد خاصة مع وجود الظروف السياسية الحالية.

6- على الرغم من شح الدراسات المتعلقة بالخامات الطبيعية الموجودة في ليبيا، إلا أن أغلب هذه الدراسات تؤكد وجود معادن مختلفة وبكميات كبيرة، إلا أن معظم السياسات في البلاد لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار نتيجة للامتداد والمساحة الكبيرة والظروف الصحراوية القاسية، وكذلك إنتاج النفط والغاز دون غيره، مما أثر سلباً على هذا الجانب، وإهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى غيره.

7- تتمتع ليبيا بخاصية وجود ساحل بحري طويل إلا أن التوجه إلى استغلال ثرواته وما يحويه من مواد خام لم يكن ضمن أولويات السياسات الصناعية في البلاد عبر الفترات السابقة إلى الوقت الحاضر، الأمر الذي أدى إلى استغلاله من الدول الأخرى، ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية على اقتصاد الدولة عامةً بما في ذلك النشاط الصناعي الذي يقوم على مثل هذه الموارد والثروات البحرية المختلفة.

8- من الخصائص البشرية في ليبيا والتي لها تأثير على سياسات التنمية والنمو الاقتصادي هو قلة عدد السكان مقارنة بالمساحة الكبيرة للبلاد، وعليه فإن معظم الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك الصناعة لا تزال معتمدةً على العمالة الأجنبية سواءً كانت العادية أو المدربة الفنية، وعليه فإن هذه الخاصية حتمت على السياسات الاعتماد على الشركات الأجنبية في البحث والكشف والاستثمار لموارد البلاد المختلفة.

9- كذلك من الخصائص البشرية التي أثرت على السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية ما تمر به البلاد منذ 2011م من أوضاع سياسية، أثرت على الأوضاع الداخلية مما أدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة، والأوضاع الأمنية الضعيفة والحروب والنزاعات والتهجير، كل ذلك أدى إلى عدم ضبط الحدود وكثرة التهريب والهجرة غير القانونية، مما ضيق الخناق على المواطن البسيط نظراً لانهايار المؤسسات العامة والأمنية وكذلك التدخلات الخارجية، مما ضاعف من أوجاع الاقتصاد عامة، وفئة الشباب وهم قوى العمل في المجتمع، مما زاد من الأثر السلبي على قيام ونمو وتطور الصناعة في البلاد.

10- من خصائص الدولة الاقتصادية هو صغر حجم الاقتصاد الليبي، وكذلك اعتماده على النفط والغاز بينما الأنشطة الأخرى كانت مساهمتها محدودة، إضافة إلى عدم إكمال وربط مناطق وأقاليم البلاد بالسكك الحديدية وتعثر هذا المشروع، كما أن نقص المياه في البلاد بشكل عام يعتبر من المشكلات التي تقف في وجه التنمية في تلك المناطق.

11- تذبذب قيمة الواردات وذلك نتيجة لاعتمادها على المصدر الوحيد في البلاد الذي يتصدر قائمة الصادرات بنسبة أكثر من 90%.

التوصيات:

- من خلال ما سبق نستطيع أن نضع العديد من المقترحات والتوصيات والتي تساعد على قيام الصناعة وتطورها واستدامتها في البلاد كما يلي:
- 1- عند رسم سياسات التوزيع المكاني للصناعة أو لهذا النشاط ينبغي أن تشمل دراسات الجدوى جميع الجوانب الاقتصادية والبيئية بما يسمح بتوسع وتطور ونمو الصناعة وتحديثها دون أن تؤثر على الأنشطة الأخرى أو على البيئة المحيطة بها.
 - 2- وضع السياسات المناسبة لتوجيه هذا النشاط في الأقاليم والمناطق الداخلية البعيدة عن تركيز السكان ومناطق الأنشطة الأخرى، بما يجعل تحقيق أهدافها في النمو والتطور والتحديث والمنافسة متاحاً.
 - 3- محاولة الاستفادة قدر الإمكان من موقع البلاد بالقرب من الدول المتقدمة ومواكبة التقنيات الحديثة والاستفادة من خبراتها السابقة في ذلك لزيادة الدخل وتغطية السوق المحلية والمنافسة في الأسواق الخارجية.
 - 4- التركيز بشكل واضح في معظم السياسات والاستراتيجيات على اكتشاف الموارد الطبيعية في أقاليم البلاد والسعي إلى المحافظة عليها وحمايتها من الدول الأخرى، وذلك لا يأتي إلا بتحقيق الوحدة الوطنية وتحقيق الأمن لحماية المقدرات والثروات في هذه المساحة الكبيرة.

5- توجيه السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية إلى استغلال الساحل البحري الطويل وما تحويه مياه البحر الإقليمية من ثروات بحرية تدعم الصناعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط.

6- الاهتمام بالشركات الوطنية ودعمها لتشارك في مختلف الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعة، وعليه فإن الاهتمام بالتنمية البشرية من الخصائص المهمة التي تدعم تطور القطاعات ومشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

7- إن وحدة البلاد واستتباب الأمن ونبذ الحروب والنزاعات والتهجير وضبط الحدود ومنع التهريب والهجرة غير القانونية، ومنع التدخلات الخارجية، كل ذلك يؤدي إلى إحلال التنمية والتقليل من المشكلات التي تقف في طريقها.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث اتضح لنا مدى أثر خصائص التنمية الاقتصادية والصناعية بشكل خاص على سياسات واستراتيجيات التنمية في ليبيا، وتبين لنا مدى أثر الخصائص الطبيعية المتمثلة في الموقع والمساحة وكذلك التركيب الجيولوجي والظروف المناخية على معظم السياسات التي مرت بها البلاد، كما أن للظروف البشرية والاقتصادية أيضاً الأثر على هذه السياسات والخطط التي كان لها بالغ الأثر على توطين الأنشطة الاقتصادية وقيام المشاريع الصناعية في مناطق دون غيرها، وما سببه ذلك من آثار كان لها الدور الكبير في عدم

مقدرة هذه الأنشطة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وزيادة الدخل القومي المحلي ومساندة المصدر الوحيد للبلاد، وعليه فقد زاد العبء على هذا المصدر وإهمال الأنشطة الأخرى، على الرغم من وضع هذا المنظور في معظم الخطط التنموية السابقة ومحاولات تشجيع الأنشطة الأخرى غير النفط، إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن نتيجة للخصائص التي ذكرناها، وكذلك نتيجة للظروف السياسية الحالية، والتي لم تحقق الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

وعليه فإن قيام الدولة وفرض الأمن على أقاليمها ووحدتها وحماية حدودها من الشروط الأساسية لتحقيق هذا الاستقرار، لكي تبدأ عملية التنمية والتطور ومواكبة الحداثة في جميع المجالات الاقتصادية واستغلال جميع المقدرات والخصائص التي تتمتع بها الدولة بشكل إيجابي يعود على الاقتصاد القومي بجميع أنشطته، وليس الاعتماد على مصدر وحيد غير متجدد، واستغلال هذا المصدر لتشجيع وتطوير الأنشطة الأخرى لكي تساهم معه في زيادة الدخل وحمايته من العوائق التي يتعرض لها.

قائمة المراجع

- 1- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1995م، ط3.
- 2- محمد المبروك المهدي، جغرافيا ليبيا البشرية، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، 1998م.
- 3- الهادي مصطفى أبولقمة (مدخل عام)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ط1.

- 4- سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة، دراسة جغرافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، طرابلس، 1989م.
- 5- صلاح الدين التركي، يوسف الشقروني، التخریط الجيولوجي للجماهيرية، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، طرابلس، العدد (15)، 1998م.
- 6- عبد الحميد بن خيال، الزراعة والثروة الحيوانية، الجماهيرية، دراسة في الجغرافيا، تحرير الهادي أبولقمة، سعد خليل القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995م، طبعة(1).
- 7- الهادي أبولقمة، سعد القزيري، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، 1997م.
- 8- محمد السيد غلاب، محمد صبحي عبد الحكيم، السكان ديموغرافياً وجغرافياً، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة جامعة القاهرة، ط(4)، 1978م.
- 9- الهادي أبولقمة، الانفجار السكاني دراسة في جغرافية السكان، منشورات جامعة السابع من أبريل، الزاوية، 1993م.
- 10- فتحي محمد أبوعيانة، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987م.
- 11- عبد السلام بشير الدويبي، الأبعاد الاجتماعية والتخطيطية للتعداد العام للسكان 2006م، المجلة الليبية للمعلومات، الهيئة العامة للمعلومات.

- 12- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، مجلة 46، دار الخمس للطباعة، الربع الأول، جدول رقم 25، 2006م.
- 13- اللجنة العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية عشر عاماً، مطبعة الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1997م.